المؤتمر العالمى الرابع للمرأة
بداية العمل من أجل تحويل الخطب الى التزامات وبرامج

أمال عبد الهادى

فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ انهى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة أعماله بإصدار إعلان بكين ، وبإقرار الوثيقة النهائية للمؤتمر(١) ، ورغم ذلك فإن الجدل الذى احتدم أثناء التحضير للمؤتمر والذى استمر حتى الساعات الأولى من اليوم الختامى ، لم ينته بعد ، بل ولن ينتهى فى السنوات القليلة القادمة ، إذ أن الوثيقة النهائية والإعلان مازالا موضع تحفظات من معظم الأطراف الحكومية وغير الحكومية التى شاركت فى المؤتمر ، رغم التباين فى حجم ونوع هذه التحفظات . وقد شاركت فى أعمال المؤتمر الرسمى وفود ١٨٩ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ، بالإضافة الى ممثلى حوالى ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية كمراقبين ، وهو أكبر رقم لتمثيل المنظمات غير الحكومية فى تاريخ مؤتمرات الأمم المتحدة .

وإذا كان المؤتمر الرسمى قد حظى بتغطية إعلامية واسعة ، فإن منتدى المنظمات غير الحكومية الذى بدأ قبل المؤتمر الرسمى واستمر لبعض الوقت أثناء انعقاده ، شهد مناقشات أكثر عمقاً وشمولاً وانفتاحاً وراديكالية . وللأسف لم يحظ المنتدى بالتغطية الإعلامية الواجبة ، لكن النساء نجحن رغم المعوقات المتنوعة فى إنجاز هدفه الاساسى ، ألا وهو الضغط على المؤتمر الرسمى لصد الهجمات التى استهدفت برنامج العمل ومنع التراجع عما اكتسبنه قبل بكين . كانت هناك محاولات متعددة لمنع عدد من المنظمات النسائية للدخول الى بكين ، لكن المنظمات غير الحكومية مارست جولة واسعة من الضغوط حتى فرضت مشاركة هذه المنظمات التى منع بعضها من المشاركة فى الاجتماع التحضيرى الأخير فى نيويورك وعلى رأسها المنظمات النسائية الممثلة لنساء التبت ، والمنظمات العاملة تحت شعار كاثوليكيات من أجل الاختيار الحر التى حاول الفاتيكان مستميتاً منعهن من المشاركة فى بكين . وفى داخل المؤتمر الرسمى كانت المنظمات غير الحكومية تعمل بهمة لا تعرف الكلل ، من خلال مجموعات الربط المتنوعة (caucus) التى كانت تعقد ما بين ٢٠ - ٣٠ اجتماعا كل يوم . وكانت جهودها عاملاً حاسماً فى التأثير على مواقف الوفود الرسمية.

إن أى تقييم لنتائج مؤتمر بكين لابد أن يضع فى اعتباره الحملات التى شنتها القوى المحافظة للتراجع عما تم اكتسابه قبل بكين . وقد تنبهت المنظمات غير الحكومية والنسائية منها على وجه الخصوص الى هذه الحقيقة مبكراً، فى المؤتمر التحضيرى الأخير فى نيويورك مارس ١٩٩٥ . ففى ذلك المؤتمر بدأت الدعوة لاستراتيجية تضع الأولوية للحفاظ على مكتسبات القاهرة وفيينا ، يليها تحقيق خطوات جديدة ، وكانت هذه الاستجابة السريعة للمنظمات غير الحكومية سببا فى نجاح حملات الضغط التى مورست على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى من أجل حفز

الحكومات على عدم التراجع ، وبالتالى فى خروج وثيقة بكين بالصورة الراهنة .

لوحة الالتزامات

بناء على اقتراح من الوفد الاسترالى فى المؤتمر التحضيرى فى نيويورك ، نصت الفقرة ٢٩٣ على أن المؤتمر العالمى الرابع للمرأة هو مؤتمر الالتزامات محليا ودوليا ، وأن الحكومات تتحمل المسئولية الأولى فى تطبيق برنامج العمل . وتلقفت المنظمات غير الحكومية هذه الفقرة ، وحولتها إلى أداة للمتابعة . وفى المشاورات غير الرسمية التى انعقدت فى يوليو ١٩٩٥ ، وزعت شبكة المنظمات النسائية المعنية بالبيئة WEDO مطبوعا على الوفود الحكومية ، أشارت فيه الى أن المنظمات غير الحكومية ستقيم لوحة فى بكين لمتابعة ما تعلنه الحكومات من التزامات تجاه النساء فى بلادها ، وبالفعل تابعت المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع القسم المعنى بتقدم المرأة فى الأمم المتحدة ، الالتزامات التى أعلنتها الدول المختلفة فى كلماتها فى الجلسات العامة . ويوماً بيوم كان يتم تسجيل هذه الالتزامات على لوحة كبيرة ، بالإضافة الى الإعلان عنها فى الاجتماعات اليومية للمجموعات المختلفة.

و من بين ١٨٦ من الحكومات الأعضاء التى تحدثت فى الجلسات العامة ، قدمت ٩٠ دولة فقط تعهدات بالتزامات محددة ، وتركزت غالبيتها فى مجالى التعليم والصحة وبينما تقتضى الالتزامات الجديدة موارد جديدة لتحويلها إلى برامج فعلية ، لم تكن هناك سوى التزامات محدودة فيما يتعلق بالموارد ، وكانت كمبوديا هى الدولة الوحيدة التى تعهدت بالتزامات فيما يتعلق بالعمل على زيادة إسهام النساء فى حل النزاعات المسلحة ومفاوضات السلام . ومن بين الدول العربية ، كانت موريتانيا (تبنى استراتيجية لمحاربة الفقر بين النساء) والسودان (تحقيق مساواة النساء ، وتأمين كل حقوق المرأة ، خاصة الحق فى التعليم والصحة ، ومحاربة الفقر لتوفير مزيد من فرص العمل) وسوريا (تحديث التشريع المتعلق بالأسرة ليتوافق مع الواقع) هى الدول العربية الوحيدة التى تعهدت بالتزامات ما ، رغم عمومية هذه الالتزامات ، على أى حال فان كل هذه الأقوال عن الالتزامات ستبقى حبرا على ورق ما لم يتم متابعتها فى الواقع. وتمثل الفقرتان ٢٩٣ و٢٩٧ أداة هامة فى أيدى المنظمات الحكومية للعمل على الصعيد الوطنى فى متابعة تطبيق برنامج العمل فى المرحلة القادمة(٢) .

إعلان بكين :

كانت الحكومة الصينية حريصة على صدور إعلان عن المؤتمر ، وقد أعدت بالتعاون مع مجموعة ال ٧٧ قبل بدء أعمال المؤتمر مسودة مقترحة من ١٦ فقرة . لكن المخاوف ثارت فى الأسبوع الأخير حول ضعف الإعلان ، ونشطت مجموعات الضغط من المنظمات غير الحكومية فى العمل على وضع إعلان قوى يركز على القضايا الرئيسية ، وبذلت جهوداً شديدة من أجل تطوير الإعلان الرسمى . ولما كان الإعلان لا يمكن أن يصدر إلا بموافقة جميع الدول ، حيث أنه لا يمكن التحفظ على أجزاء منه ، فقد كانت المفاوضات حول اللغة المستخدمة صعبة للغاية ، وصدر الإعلان الرسمى أخيراً فى حوالى ٣٨ فقرة تلخص أبرز الجوانب فى الوثيقة الرسمية ، وأن تفادت بعض القضايا الخلافية مثل الحقوق الإنجابية والجنسية ، ورغم أن الإعلان لا يعكس كل مظاهر التقدم التى أحرزها برنامج العمل فان معظم المراقبين يعتقدون بان الإعلان جيد ولا ينتقص من برنامج العمل .

برنامج العمل :

تتكون وثيقة بكين ، أو برنامج العمل من ٣٦١ فقرة موزعة على ١٣٥ صفحة . وتمثل الوثيقة أهمية خاصة تجمع لأول مرة كل الحقوق

التى أقرت فى وثائق متفرقة لمؤتمرات سابقة ، ولذا شهدت هذه الوثيقة نقاشاً حاداً قبل وأثناء المؤتمر . وعندما بدأ المؤتمر كان العديد من فقراتها محاطا بالأقواس ، ورغم المناقشات و المساومات التى استمرت ساخنة حتى آخر لحظة ، خرجت الوثيقة فى النهاية وعلى بعض بنودها تحفظات من حوالى ٤٠ دولة من أصل ١٨١ دولة شاركت فى المؤتمر . جاءت معظم التحفظات من الدول الإسلامية ، وكذلك الفاتيكان وبعض الدول الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية وتركزت على الفقرات المتعلقة بالحقوق الإنجابية للمرأة (فقرة ٩٧) ، وخاصة ما يتعلق بالإجهاض (الفقرة ١٠٧) ، وكذلك الفقرات المتعلقة بالإرث ، ورغم أن الصياغة النهائية للوثيقة قد حاولت التوفيق بين عدد من المواقف المتعارضة ، فان المحصلة النهائية كانت لصالح النساء ، حتى وإن لم تعكس كل المطالب التى عملن بجد ودأب للحصول عليها .

جاء الجزء المتعلق بالالتزامات وتوفير الموارد محدودا ، وأقل بكثير من توقعات النساء ، خاصة وأن الفترة التى تلت مؤتمر نيروبى اتسمت بتراجع الدول النامية والصناعية عن التزاماتها الاقتصادية والإجتماعية ، وأن سياسات التكيف الهيكلى ، مازالت مستمرة رغم الإشارة الى آثارها السلبية فى وثيقة بكين . ورغم أن الحكومات وافقت على توفير موارد جديدة وإضافية - التى لاحظ الجميع أنها غير كافية ولا يتوفر لها تمويل كاف من أجل تطوير أوضاع النساء - إلا أنها لم تعلن التزامات محددة فى هذا الصدد ، وكانت الدول الصناعية وعلى رأسها المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان من أبرز المعارضين لوجود صياغات محددة .

و لم يحدث تقدم فيما يتعلق بآليات التطبيق ، وكان هناك تأكيداً على تقوية وتعزيز الأشكال الموجودة ، فقد أضيفت فقرة جديدة الى الوثيقة تدعو الحكومات الى تطوير خطط عمل وطنية لتطبيق مجمل برنامج العمل ، فى أسرع وقت ممكن ، ويفضل قبل نهاية عام ١٩٩٥ ، على أن يتم استكمال خطط العمل ، من خلال وضع جدول زمنى بأهداف محددة ، وبأشكال للمراقبة والمتابعة ، وبتخصيص موارد بنهاية عام ١٩٩٦ .

مساواة أم إنصاف ؟!

فى الشهور السابقة للمؤتمر احتدم الجدل حول استخدام تعبير المساواة أو تعبير الإنصاف . وكان عدد من الدول النامية ومن بينها عدد من الدول الإسلامية ، بدعم شديد من الفاتيكان ، قد طالبت بوضع أقواس على تعبير "المساواة" واستبداله بتعبير "الإنصاف" ، وأضيف إليه فى بعض الأحيان تعبير "الكرامة" . وكانت الحجة الرئيسية هى تعارض المساواة فى الحقوق مع الخصوصية الثقافية ، بل إن البعض أثار أن المساواة ستضر بمصالح النساء لأنها أولاً تحمل الصراع الى داخل الأسرة ، وثانيا ستؤدى الى إلغاء "الامتيازات التى تحصل عليها النساء بسبب اختلافاتهن البيولوجية ، مثل خدمات الصحة الإنجابية !(٣)

رفضت العديد من الوفود الحكومية ، ومن المنظمات غير الحكومية استخدام مصطلح الإنصاف فيما يتعلق بالحقوق ، حيث يعنى ، خلافاً لاتفاقية المرأة (٤) ، القبول بأوضاع و حقوق مختلفة للرجال والنساء ، أو بسياسات تحد من فرص النساء بسبب التقسيم الجنسى النمطى التقليدى ، خاصة وأن تعبيرات الإنصاف والكرامة تعكس مفاهيم شديدة العمومية لا يمكن تعريفها بشكل يتيح قياسها . وكانت مساهمة المفوض الخاص لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة شديدة الأهمية فى حسم هذا الجدل ، فقد أبدى قلقه الشديد حول أى صياغات تؤدى الى تمييع التزامات الأمم المتحدة بقضية المساواة (٥). وقد لجأت الصياغة النهائية للوثيقة الى التفرقة فى استخدام التعبيرين وفقاً للسياق ، بحيث أكدت على الإنصاف فى

المواضع التى استخدم فيها لتأكيد الحاجة لاتخاذ إجراءات إيجابية لتعويض المرأة عن التمييز التاريخى ضدها .

ومن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية ، كان القبول بالاحتياج للمساواة فى مجال صنع القرار على كافة المستويات نجاحاً هاماً ، خاصة وقد حملت الوثيقة فى أكثر من موضع الدعوة المتكررة لإدراك وتغيير القوى التى تعوق حصول النساء على حقوقهن ، وتحقيق إمكاناتهن الكاملة سواء على مستوى البنى الأسرية ، أو دورهن فى المجال العام على كافة الأصعدة . وتمت دعوة الحكومات للإلتزام بهدف تحقيق التوازن النوعى فى كل الأجهزة والهيئات ، بما فى ذلك التعيينات للوفود الحكومية فى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى . كما تمت دعوة الأحزاب السياسية لإزالة كافة الحواجز التى تميز ضد النساء وأن تنهج نهجا باتجاه التوازن النوعى . كما ان هناك خطوات عملية جيدة باتجاه إتاحة التدريب والقدرة على مشاركة النساء ، عبر تعزيز مشاركة الرجال فى المسئوليات الأسرية والوالدية ، وعبر توفير الخدمات الاجتماعية المساعدة .

وكانت الفقرة المتعلقة بالإرث موضع نقاش حاد ، فمن جانب كانت مجموعة الدول الإسلامية ترفض الحق فى إرث متساو ، وعلى الجانب الآخر كانت مجموعة الدول الأفريقية التى يمثل لها هذا الموضوع حساسية خاصة ، وتطالب بالمساواة الكاملة فى الإرث . وجاءت الصياغة النهائية كمحاولة للتوفيق بين وجهتى النظر ، فنصت الوثيقة على " الحق فى المساواة فى الإرث " ، وهى صياغة تتيح لكل طرف تطبيق وجهة نظره .

ومن الجدير بالذكر أن المناقشات التى دارت حول مشاركة المرأة فى صنع القرار ، تبلورت من الناحية الأساسية فى اتجاهين يرى الأول أن تحقيق المساواة للنساء فى المشاركة فى صنع القرارهى ضرورة لتحقيق الديمقراطية ، ويرى الثانى أن مشاركة النساء تؤدى فقط الى تقوية الديمقراطية ، ورغم أهمية هذا النقاش فان النتيجة النهائية كانت صياغة توفيقية تؤكد على مزايا كل من وجهتى النظر . كما ثار أيضا جدل واسع حول ضرورة وضع أهداف محددة لمشاركة النساء ، يمكن تقييم أداء الحكومات منسوباً لها ، لكن الحكومات أصرت على الاكتفاء بصياغات عامة على العمل باتجاه المساواة ، والدفع باتجاه التوازن النوعى فى كلا المجالين ، الخاص والعام .

الخصوصية والعالمية

شهدت هذه المسألة نقاشات مطولة منذ مؤتمرى فيينا والقاهرة ، وللأسف فان العديد من حكومات الدول النامية قاومت بشكل مستميت من أجل إعلاء الخصوصية على عالمية حقوق الإنسان وظل النقاش حول الفقرة التاسعة من برنامج العمل محتدما الى اللحظات الأخيرة ، ولكن يكمن القول أن الصياغة النهائية ، رغم المنهج التوفيقى ، قد نجحت فى تحقيق تقدم نسبى ، حيث نصت بشكل واضح على الإحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية ، المعتقدات الفلسفية والتعامل مع الخصوصيات الثقافية والدينية والاقتصادية ، ينبغى أن يتم بالتوافق مع كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأنه مسئولية سيادية للدول . "هدف برنامج العمل ، والذى يتوافق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ، هو تمكين النساء . وان تحقيق كامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء هو أمر ضرورى من أجل تمكينهن . وفى حين ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصوصية الوطنية والإقليمية ، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية ، فانه من واجب الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية ، أن تعزز وتحمى كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية .....

ورغم أن وثيقة بكين لم تؤد الى تقدم كبير فى هذا المجال ، إلا أنه على الأقل تم وقف التراجع ، ففيما يتعلق باتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز

ضد المرأة تم رفع كل الأقواس حول فقرات الاتفاقي. أيضا تم التأكيد على إصدار البروتوكول الاختيارى للاتفاقية، فقد نصت الفقرة ٢٣٠ ك على "دعم العملية التى شرعت فيها لجنة مركز المرأة بغية وضع مشروع بروتوكول اختيارى لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، يمكن أن يدخل فى حيز التنفيذ فى أسرع وقت ، ويتيح تقديم الشكاوى.."

هل حقوق المرأة جزء أصيل من منظومة حقوق الإنسان ؟

رغم ما أنجزته المؤتمرات السابقة على مؤتمر بكين فى هذا الصدد ، إلا أن ثلثى الأقواس فى الوثيقة كانت تقع تحت عنوان عام هو (حقوق الإنسان) ، وكانت معظم الأقواس تتعلق بقضايا تمت مناقشتها فى مؤتمر فيينا ١٩٩٣ ، أو مؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة ١٩٩٤ . كان الهجوم محموما ومكثفاً على المكتسبات السابقة فى محاولة مستميتة للتراجع عما أقر مسبقا ، وهو مؤشر على أهمية وثائق الأمم المتحدة فى خلق أطر معيارية لصياغة السياسيات والبرامج الوطنية والعالمية من جانب ، وعلى القوة المتزايدة للحركة النسائية عالميا .

لقد نجحت الصياغة النهائية فى الحفاظ على المنجزات السابقة ، وبالإضافة إلى ذلك تمثل وثيقة بكين تقدما فى عدد من القضايا ، كقضية العنف ضد النساء ، التى ناقشتها الوثيقة بشكل شامل ، ونصت على العديد من الإجراءات لوقف العنف ضد النساء داخل الأسرة وفى المجتمع ، سواء فى زمن الحرب أو السلم ، فتناولت قضايا مثل الأجنة والإناث ، والتشويه البدنى للإناث المعروف باسم الختان . والقتل بسبب البائنة والزواج القسرى . كما أحرز تقدم فى الربط بين العنف ضد النساء والتجارة بالعرى والأنماط الثقافية ، فتناولت الوثيقة قضايا الاتجار بالنساء والاستغلال الجنسى لهن ، وطالبت بتقوية القوانين الموجودة وإعمالها ضد مرتكبى هذه الجريمة . كما نجحت الوثيقة فى إدانة الاغتصاب أثناء حالات النزاعات المسلحة ، وأقرت الوثيقة التعامل مع الاغتصاب فى هذه الحالات باعتباره جريمة حرب .

كما يعتبر الكثيرون أن القسم المتعلق بالطفلة الأنثى ، يمثل تقدما حقيقياً خاصة وأنه لم يكن مدرجا فى المشروع الأول للوثيقة ، وأدخل بناء على طلب عدد من الحكومات الإفريقية ، أثناء المؤتمر التحضيرى الأخير فى نيويورك (مارس ١٩٩٥) ، وقد حفلت الوثيقة بالإشارات الى اتفاقية حقوق الطفل فى كثير من الفقرات ، ويمكن استخدام الإتفاقية للمتابعة خاصة فيما يتعلق بعمالة الأطفال والتجارة بالبنات ، والاستغلال الجنسى ، وزواج الأطفال والتشويه الجسدى للإناث المعروف باسم الختان ، وكذلك لمتابعة الجدل الدائر حول أدوار وحقوق ومسئوليات الوالدين. خاصة وأن الاتفاقية تنص على إمكانية تلقى تقارير بديلة للتقارير الحكومية ، والقيام ببعثات تقصى الحقائق من جانب اللجنة المختصة بتطبيق الاتفاقية

الحقوق الإنجابية والجنسية

كانت الفقرات المتعلقة بالحقوق الإنجابية والجنسية هى أكثر الفقرات التى دار حولها الجدل ، وقاد الهجوم على هذه الفقرات الفاتيكان وحلفاؤه فى أمريكا اللاتينية ومجموعة الدول الإسلامية . تركز الهجوم على الفقرات ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٨ والتى تتناول تعريف الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وحق النساء فى التحكم فى أجسادهن أن يقررن بحرية ومسئولية ما يتعلق بالأمور الخاصة بصحتهن الإنجابية والجنسية ، بعيدا عن القهر والتمييز والعنف ومراجعة القوانين المتعلقة بالإجهاض والتربية الجنسية للمراهقين ، وقد نجحت الجهود فى رفع الأقواس عن هذه الفقرات النهائية ، وان حملت تحفظات حوالى ٤٠

دولة عليها.

و فى هذا الإطار نجحت ايضا الجهود فى رفع الأقواس عن بعض المصطلحات التى كانت الدول قد رفضتها ، ومنها مصطلح النوع gender . كانت كلمة النوع (جندر) أحد التعبيرات التى أثارت جدلا واسعاً فى هذا المؤتمر . ففى الإجتماع التحضيرى الأخير للمؤتمر فى نيويورك ، مارس ١٩٩٥ ، طالبت بعض الدول منها هندوراس ، وجواتيمالا ، وبنين ، والسودان ، وإيران ، والفاتيكان بوضع أقواس حول تعبير النوع ، وطالبت بوضع تعريف لهذا التعبير ، على أساس أنه يحمل مضامين سيئة ، (وجود خمسة أجناس ، النساء ، والرجال ، و اللوطيون ، والسحاقيات ، ومزدوج الجنس !!) . ورغم الحملة الواسعة التى شنتها الاتجاهات المحافظة فى الغرب والشرق على السواء ، فى مختلف وسائل الإعلام ، والتى كانت رأس حربتها مقالة السيدة ديل أوليرى [٦] ، فقد انتهت اللجنة الخاصة التى شكلتها الحكومات الى عدم وجود داع لوضع تعريف لموضوع النوع ، واستخدام المعنى الشائع لها والتأكيد على أن هذا التعبير لا يحمل معان مستترة ، وبالتالى التوصية برفع الأقواس عن تعبير النوع ، وهو ما تم بالفعل فى الوثيقة النهائية لمؤتمر بكين.

و على الجانب الآخر نجحت المجموعات السابقة فى رفع المصطلحات المتعلقة بالحقوق الجنسية ، والتوجه الجنسى. كانت المجموعات التى تدافع عن حقوق اللوطيون والسحاقيات ، والتى تطالب بالنص على عدم التمييز ضد هذه المجموعات ، قد بذلت جهودا شديدة لإدراج تعبير التوجه الجنسى ضمن فقرات الوثيقة ، ولكن هذه المجموعات لم تنجح فى ذلك وخرجت الوثيقة النهائية خالية تماماً من هذا التعبير. ورغم ذلك فان هذه المجموعات تعتبر أنها حققت انتصارا فى بكين ، حيث أدرج الموضوع للمناقشة . وكان هذان المصطلحان أحد أوراق المساومة ، فبناء على الموافقة على عدم إدراجهما فى الصياغة النهائية للوثيقة ، تمت الموافقة على رفع الأقواس عن الفقرات المشار إليها عاليا .

التنمية والأوضاع الاقتصادية للنساء

كانت المناقشات ساخنة حول القضايا الاقتصادية المتعلقة بنمط التنمية ، والسياسات الاقتصادية الكبرى ، وعدم الانصاف فى توزيع الموارد ، وقد أجبرت النساء اللاعبين الكبار على التعرض لموضوع الاقتصاد العالمى ، والأسباب البنيوية المؤدية الى إفقار النساء بما فى ذلك المؤسسات المالية الدولية ، والشركات عابرة الأمم . وإذاكانت الجهود لم تؤد الى حلول قوية، فقد تحقق على الأقل المطالبة بتخفيف الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى والاحتياج لتحليل مبنى على مفهوم النوع فيما يتعلق بتحليل القضايا الاقتصادية .كما كان هناك انتصار فى اللحظات الأخيرة ، فيما يتعلق بأعباء الديون المتعددة على الفقراء فقرة ٥٩ د ، وأيضا ما يتعلق بزيادة مشاركة النساء فى صنع القرارت الاقتصادية ، وزيادة الائتمان للنساء . وحظى موضوع العمل غير مدفوع الأجر ، باهتمام كبير ،و نصت الوثيقة على ضرورة جمع البيانات فيما يتعلق بالأنماط المختلفة للعمل ، والعمل غير مدفوع الأجر - الذى لا يدرج حاليا فى الحسابات الوطنية - وإضافته بشكل ملحق الى الإنتاج القومى الإجمالى ، وهو ما يعطى النساء أداة هامة للدعوة لهذه القضية .

البيئة

يمثل هذا القسم خطوة هامة للأمام فى تأكيد حيوية القضايا البيئية للمرأة ، والدور المحورى للنساء فى حل المشاكل البيئية ، وبالمقارنة مع وثيقة المؤتمر الثالث للمرأة فى نيروبى ١٩٨٥التى احتوت على بضعة سطور حول البيئة ،

بل وحتى مع وثيقة مؤتمر البيئة فى ريو دى جانيرو ١٩٩٣، فان وثيقة بكين تمثل تقدما كبيرا فقد أكدت على المبادئ الوقائية فيما يتعلق بالعمل على تقليل احتمالات التعرض للأخطار الناجمة عن التلوث ، ومضافات الأطعمة ، وكل أشكال التلوث البيئى حتى وإن لم تكن انعكاساتها على الصحة مؤكدة ، وليس الانتظار حتى يتم التأكد من تأثيراتها على الصحة فقرة (١٠٧ ن) ، وفقرة ٢٥٣ د ، ز. ، و كذلك التزام الحكومات بتوفير مياه الشرب النقية بحلول عام ٢٠٠٠ ورغم أن القسم المتعلق بالبيئة كان من أقل الأقسام احتواء على الأقواس ، خاصة وأن المسودة الأولى لم تشر الى أى قضايا بيئية ، إلا أن نقاشات ساخنة جرت ، وخاصة فيما يتعلق بنقطتين ، أولاهما تتعلق بحماية حقوق المجتمعات الأصلية فيما يتعلق بالملكية الفكرية للمعارف التقليدية والممارسات التى حافظت عليها نساء هذه المجتمعات ، والثانية بتداول المواد والنفايات النووية والسامة والخطرة فى السوق العالمى وتأثيرها الضار على الصحة ، ورغم محاولات بعض دول العالم الثالث ومنها باكستان ودول الباسيفيك ، وبابونيوغينيا ، إلا أن الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ،و بعض الدول الأوروبية ونيوزيلاندا قاومت بشدة أى صياغات تتجاوز الاتفاقيات الموجودة بالفعل ، وترى عديد من المجموعات غير الحكومية أن هذا يمثل قصورا واضحا فى وثيقة بكين .

السلام

لقى هذا الجزء أيضا اهتماما واسعا ، وبينما يمكن القول بإحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتأثير الصراعات المسلحة على النساء وتدريب المسئولين على مراعاة حقوق الإنسان للنساء ، وتخفيض الإنفاق العسكرى ، وتحويل الصناعات العسكرية الى أهداف سلمية ، فان لغة الوثيقة كانت ضعيفة فيما يتعلق بالاحتلال الاجنبى ، والسيطرة الأجنبية ، وكذلك فيما يتعلق بممارسة التقييد على الاختبارات النووية ، خاصة وأن فرنسا أجرت تجاربها النووية أثناء انعقاد المؤتمر وهو ما أدى الى عددمن التظاهرات من جانب المنظمات غير الحكومية .

عقدان من الإهتمام بقضايا النساء

لقد كان مؤتمر بكين تتويجا لحقبة استمرت حوالى عقدين كاملين ، بدأت بالعام العالمى للمرأة ١٩٧٥ ، وانعقدت خلالها ثلاثة مؤتمرات عالمية للمرأة ، هى مكسيكو ١٩٧٥ ، وكوبنهاجن ١٩٨٠ ، ونيروبى ١٩٨٥ ، وكان رابعها مؤتمر بكين ، كانت أبرز نتائج مؤتمر مكسيكو هى إنشاء المعهد الدولى للبحث من أجل المرأة ، حيث كان غياب البيانات والمعلومات يمثل مشكلة كبرى أمام الهدف الضخم الذى أعلنه المؤتمر ألا وهو وضع حد للإضطهاد الذى تعانى منه النساء ، ويمكن القول بأن اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييزضد المرأة كانت ترجمة عملية لأهداف مؤتمر مكسيكو. أما مؤتمر كوبنهاجن فبدأت معه المفاهيم المتعلقة بدور النساء فى التنمية ، رغم أنها كانت تتحدث عن إدماج النساء فى التنمية كما لو أنهن لا يساهمن فيها وليس لهن بالفعل دور كمنتجات فاعلات ، وبينما كان الصراع الأساسى فى نيروبى بين الشمال والجنوب ، فان البدايات الجنينية لحقوق المرأة وخاصة الحقوق الإنجابية بدأت هناك . وقد توج مؤتمر نيروبى نهاية عقد المرأة بوضع استراتيجيات للنهوض بالمرأة خلال العقد التالى له . وكانت مهمة مؤتمر بكين هى مراجعة ما تم فى تحقيق هذه الاستراتيجيات .

لكن هذه الحقبة لم تقتصر فقط على المؤتمرات العالمية للمرأة ، بل حملت التسعينات زخما هاما ضاعف من تأثيرات هذه المؤتمرات ، فقد انعقد فيها عدد من المؤتمرات الدولية الهامة ، التى كان للحركة النسائية والنسوية وجود قوى ومؤثر فيها ، كان أبرزها المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى انعقد

فى فيينا ١٩٩٣ ، والذى يعد أول منبر دولى تطرح فيه حقوق المرأة باعتبارها جزءاً لا ينفصم من منظومة حقوق الإنسان العالمية ، ويتم إلقاء الضوء فيه بقوة على قضية العنف المسلط على النساء . ايضا المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة ١٩٩٤ ، الذى تابع أعمال مؤتمر فيينا ، بالتركيز على الحقوق الإنجابية للمرأة كحقوق إنسان .

السمة الأساسية لهذه الحقبة هو التطور الهام والمطرد للحركة النسائية والنسوية فى العالم ، اللتين تزادادن قوة وتماسكا ، وتزداد مطالبهما تبلورا وتحددا ، كما تزداد مساحات التعاون بين أطرافها على كل الأصعدة ، المحلية والإقليمية والدولية . على الجانب الآخر فان هذه الفترة شهدت تناميا ملحوظا للقوى المحافظة محليا وعالميا ، و خاصة فى التسعينات التى تسجل تزايد التعاون بين القوى المعادية لحقوق المرأة ، ونمو حلف جديد يضم بين صفوفه أقطابا متنافرة تاريخيا ، وأن توحدت مواقفها من حقوق النساء ، وقد كان الجدل الحاد الذى دار حول وثيقة بكين يعكس من حيث الأساس هاتين السمتين . وأجج هذه المواجهة أن النساء قد استطعن الحصول على عددمن المكتسبات الهامة من خلال مؤتمرى فيينا والقاهرة سواء فيما يتعلق بحقوقهن عموما ، أو بالحقوق الإنجابية و الجنسية خصوصا ، وهى أمور كانت دائما بعيدة عن النقاش باعتبارها تقع فى المجال الخاص

كشف حساب

انتهى عقدان من الاهتمام بالمرأة على الصعيد العالمى،ترى هل تغيرت أوضاع المرأة كثيرا نتيجة لهذه المؤتمرات ؟ مازالت الأوضاع الفعلية للنساء فى العالم سيئة ، فالنساء يمثلن اكثرمن ثلثى الأميين وأغلبية الفقراء واللاجئين فى العالم ، والسياسات الاقتصادية العالمية تؤدى الى مزيد من إفقار النساء ، ورغم كل ذلك فمن المؤكد أن ثمة تقدما قد حدث . ففى بداية هذين العقدين كان العالم يتعامل مع النساء باعتبارهن أمهات ، أما الآن فقد تم الاعتراف بحقوق المرأة كجزء أصيل ولا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وبات العالم يعترف بالقضايا التى تمس المرأة ، مثل قضية العنف التى أصبح لها مقرر خاص فى الأمم المتحدة ، والجهود من أجل إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة تتقدم خطوة بعد الأخرى ، والحقوق الإنجابية للمرأة قد أصبحت قضية مسلما بها رغم تحفظات البعض ، والمعلومات والبيانات على أساس الاختلاف النوعى أضحت متوافرة فى كثير من دول العالم .

غير أن الأهم هو تنامى الحركة النسائية والنسوية ، والوعى المتزايد بين صفوفها بأهمية التعاون والعمل المشترك من أجل القضايا المشتركة مع الوعى بالاختلافات بين صفوفها على الصعيدين المحلى والعالمى . وقد كان ذلك واضحا فى مؤتمر بكين ، فلم تكن القضية بالنسبة للنساء هى مجرد المواجهة بين الشمال والجنوب ، بل بين حلف معاد لحقوق المرأة يضيق ويتسع باختلاف القضايا فيشمل المواجهة بين الشمال والجنوب عندما يتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية العالمية ، وقضايا البيئة ، لكنه أيضا يضم القوى المحافظة فى كل من الشمال والجنوب عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان للمرأة ، وخاصة الحقوق الإنجابية والجنسية ، وقد أثبت مؤتمر بكين قدرة النساء على تغيير استراتيجياتهن للحفاظ على ما حصلن عليه بجهود فردية عبر عشرين عاما ، ولتحقيق مزيد من التقدم

هوامش

١ - صدرت النسخة المنقحة للوثيقة النهائية فى ١٧ أكتوبر ١٩٩٥ (A/Cone 177 / 20) ويمكن الحصول عليه من سكرتارية المؤتمر على العنوان التالى :

DC 2 - 1234, Unite Nations , New York , N Y, 10017, U. S. A. كما يمكن لمن لديهم

تسهيلات للبريد الالكترونيا الحصول عليها

un. wcw . doc .en (English) ,or un . wcw . doc . fre (French) , or un . wcw. doc . spa (Spanish) .

٢ - فقرة جديدة أضيفت بناء على أقتراح من المنظمات غير الحكومية ، وتنص على أنه " ينبغى على الحكومات بالتشاور مع المؤسسات المعنية والمنظمات غير الحكومية ، وضع أستراتيجيات وطنية لتطبيق مجمل برنامج العمل فى أسرع وقت ممكن ، ويفضل قبل نهاية عام ١٩٩٥ ، على أن يتم وضع جدول زمنى بأهداف محددة ، ومقياس للرصد ، بالاضافة إلى مقترحات لتخصيص أو أعادة تخصيص موارد التنفيذ ، ... "

٣ - الملف الذى أصدره المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والأغاثة - لجنة المراة والطفل - وتم توزيعه فى بكين

٤ - أتفاقية الغاء كافة أشكال التميز ضدد المرأة

٥ - خطاب المفوض الخاص لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة إلى الوفود الحكومية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٩٥

٦ - كان مقال السيدة ديل اوليرى أحد المكونات الأساسية للملف الذى وزعه المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والأغاثة فى بكين ، والذى تضمن بالاضافة إلى هذه المقالة ، نقدا للوثيقة ، ومقترحات لصيغ جديدة (أنظر مقال المجلس الإسلامى العالمى - نشرة سواسية - الملف الخاص عن التيارات الاسلامية ومؤتمر بكين) .